بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة ام القرى

مكتبة الملك عبدالله بن عبدالعزيز الجامعية

قسم المخطوطات

بداية المخطوطة

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين ويسير

قوله فتقتل مصدر من رقد هذا بان فاعلة في الحاد قليلة وان صحة المفعول بالمصدر خلاف الظاهر فقد اخطأ في كل من مقامي كلامه اما في الاول فلانه جعل فكة فاعله في الحاد علة للرد وهي لا يصلح علة له كيف وقد جوز المص في تفسير قوله تعالى على الوجه ان يكون الصاعقة مصدرا كالكاذبة والعافية وقال في سورة المؤمن الخائنة صفة للنظرة او مصدر بمعنى الخيانة كالعافية بمعنى المعافاة واما في ثاني فلان تسمية المفعول بالمصدر شايعة في كلام الفصحاء واقعة في التنزيل فلا وجه لعده من حمله السبا للرد قوله وبتوسط متعلق بالمجيء ضرورة انه اول له فلا دلالة فيما ذكر على كون اول الشيء بمنزلة الآلة ثم توهم ثم انه انما نزله بمنزلة الباعث دون الآلة لان الآلة لا تكون الا خارجة بخلاف الباعث فكان تنزيله بمنزلة الباعث انسب قوله فالتاء علامة النقل جزم به لان احتمال ان يكون التاء تاييث للموصوف مردود لعدم اختصاص الوصف المذكور بالتوزة ونحوها الا ان ههنا احتمالا آخر لا بد من اندفاعه ايضا حتى يتعين ما ذكره وهو ان يكون التاء للمبالغة كما في الرواية وما قيل انه مرجوح لندرتها في غير صيغة علامة يرد عليه ان المعتبر هاهنا في الصاعقة جنس النقل وانها بالمبالغة كما في الرواية ولو كان حمل التاء في مثلها مرجوحا لما بنى الوجه الراجح في معنى الصاعقة عليه قوله وهذا اقرب اراد القرب من جهة اللفظ واما من جهة المعنى فالقرب للاول لان فكة مصدر وفكة الصيغة المذكورة في المصادر لا يصلح وجها لمرجوحية الاثير بل التفعال بكسر التاء في غاية القلة حتى قالوا انه ما جاء المصدر على تلك الصيغة الا لفظان البيان والتذكار وذلك لم يخل لفصاحة البيان حتى وقع في قوله تبيانا لكل شيء قوله لكون اللام لازمة تعليل لكونه علما آخر فان لزوم اللام لها مدل على ذلك فانها لو كانت باقية على الوصفية لما لزمها اللام واما ان عليتها بالغلبة فلا حاجة الى البيان لظهور عدم كونها من الاعلام الوضعية ابتداء فالحاجة انما ثبتت عليتها فقط فالتعليل المذكور مبني على

على مدعاه فلا قصور فلا تتجه ما قيل التعليل المذكور لا مدل على مدعاه الا بلاحظة مقدمة اخرى وهي ان حذف العلم ليس من الاعلام الوضعية ابتداء فانه قيل ههنا احتمال آخر وهو جواز ان يكون علما لا بالوضع ابتداء ولا بالغلبة بل يكون منقولا من الصفة او المصدر فكت وايضا لا يلزمها اللام فالتعليل المذكور يدفع هذا الاحتمال ايضا واما قولنا انه على التقدير المذكور لا يلزمها اللام فلما تقرر في النحو ان ما كان في الاصل صفة او مصدرا ثم صار علما بالنقل لا يلزمها اللام فان آل بن يسبع في شرح التسهيل وهذه الصفات المنقولة ضربان احدهما ما نقل وفيه الالف واللام من نحو الحرث والعباس وما اشبههما والآخر ما نقل واللام فيه من سعيد ومكرم فانه ما نقل الا بعد خلع اللام بعد النقل فلا تقول السعيد ولا المكرم لان العلمية تخطر الزيادة كما يخطر النقص واما ما نقل وفيه اللام فيقر بعد النقل عليه وما ادخل عليه الالف واللام بعد النقل فمراعاة لمذهب الوصفية ومن لم يثبت اللام وقال حارث وعباس وخطر اصلها اسما وعدها من مذهب الوصفية في اللفظ فان لم تعد من دواعي الوصفية على كل حال الا ترى انهم قالوا البلد واسط لانه وسط ما بين العراق والبصرة فقد سرى معنى الصفة فيه وان لم يخلع اللام سمي ومن ثم قالوا ان اللام في مثلها انما دخل بعد العلمية ولهذا لا يكون لازمة فتدبر وكذا يتم في زعم ان الوصفية على تقدير دخول على ما افصح عن قوله وذلك يعني دخول اللام بعد العلمية في مثلها لما عرفت ان ذلك لمراعاة مذهب الوصفية لا لحال الوصفية فانه حاصل على كل حال غير محتمل من مدخول اللام قوله لان اول الشيء بعضه فوائد التعليل صريح في ان مبنى ما ذكره على ان اضافة البعض الى الكل اضافة بعض من التفصيل الذي ذكره ضايع انما الحاجة اليه ان لو قيل في مقام التعليل لان ناقة الكتاب بعضه بل يكفي في رده ان يقال اول الشيء ليس من جنس ومن شرط الاضافة بعض من ان يكون المضاف من جنس المضاف اليه قوله ورد هذا آنفا الرد لدفع التنازع في الا ان تحريره لما رأى فيه من الخلل ولا سيما في عبارته سيما في قوله سيما الكتاب المفتتح بالتحميد المختتم بالاستعاذة لان المفهوم منه ان يكون في المضاف اليه احتمال الكلية على تقدير كون المراد منه المفهوم الكلي ايضا ولا يخفى رده قوله واضافه الاول الى الثاني يعني من ظن ان اضافة الجزئي الى الكلي لا تكون الا اضافة بعض من وهذا من قبيل بعض النظر فان المضاف قد يكون من افراد المضاف اليه ومع ذلك لا تفيد

ولا اللام فيه

ولا اللام فيه

حاشية زاده

ذكر بعض انا نظر فيما ذكره فانه اذا جعل التاء للمبالغة وجعل الاضافة على الالف واللام فالاضافة لا تفيد

اقول كان الاولى ان يقال

بالاضافة يمكن كون جنسه لانهامة صرحا من عبارة الكلام ثم يقيد بيانيا ان اختص المضاف بالمضاف اليه
فكون الاضافة بمعنى اللام كما ذكر بعض القوم سلطانكم فان المراد من اضافة السلطان الى القوم بيان
اختصاصه بهم لا بيان كونهم من جنسهم كما قد علم من عبارة بعض القوم حيث عبر عما اضافته بمعنى اللام بالجنس
من قوله وعلى تقدير الشرط فيه نظر فانه لا يلزم من كون اضافة الاول الى الثاني بمعنى من ان يشترط في
في الاضافة بمعنى من الشرط المذكور وانما يلزم ذلك ان لو كانت الاضافة بمعنى من اضافة الاول الى
الثاني والتحقيق ما يطلع للتعليل عكس ما ذكر لا عينه ثم ان الشرط انه كور محل بحث وذلك لان
ما ذكر في تفسير قوله تعالى احلت لكم بهيمة الانعام البهيمة كل ذات اربع في البر والبحر واضافتها الى الانعام
للبيان والاضافة التي بمعنى من كخاتم فضة ومعناه البهيمة من الانعام وقال الفاضل التفتازاني في شرحه
قد اشترط فيها بمعنى في الاضافة بمعنى من كون المضاف اليه جنسا للمضاف كما للفضة للخاتم وفيه ان الامر
بالعكس من ذلك فالفضة عارية والخاتم ظرف لها وفيه من هنا يتبين ان الشرط المذكور لا يوافق رأي المص
يجوز ان يكون ما ذكره صاحب الكشف على مجاز ما وجه للرد عليه بناء على الشهرة جنسا للمضاف صادقا عليه
الاضافة اذ الكاتب لبيان اعم من ان يكون المقصود بيان المضاف انه جنس او بيان ان ماديته
ما ذا ما الاضافة بمعنى من والا فالاضافة بمعنى اللام ويشهد بذلك عدهم خاتم فضة مثالا لما اضافته
بمعنى من بعد ما ذكروا الشرط المذكور فمرادهم من كون المضاف اليه جنسا للمضاف صادقا عليه في الجملة صادقا
للبيان له قال بعض المحققين ليس المراد بعض المنكر والحاكم متخذا من الفضة حتى يكون الاضافة في الاول
بمعنى من التبعيضية وفي الثاني بمعنى من الابتداء فكت نعم الا انه لم يقيد في الاول افادة انه بعض المنكر وفي الثاني
افادة انه متخذ من الفضة بل قصد في الاول بيان ان جنس المنكر وفي الثاني بيان ان مادته فقه الا ترى ان اليد
بعض زيد ومع ذلك اذا اضيف الى زيد لا يقال انه اضافة بمعنى من التبعيضية لعموم القصد الى بيان
انه بعض زيد بل اضافة بمعنى اللام لان المقصود بيان اختصاصه كما في غلام زيد قوله فان قلت لعله
كحل هذا التوجيه لا يجدي لانه قد اخطأ في جعله الاضافة المذكورة بمعنى من بناء على زعمه ان كل
الاضافة بمعنى من التبعيضية على ما افصح عنه تعليله بقوله لان اول الشيء بعضه والتوجيه المذكور لا يصلح ذلك لان

لعل الحاكم في هذا الموضع كان
ان الكاتب في ذلك المصر من الكلمة
وقد اتى بالباء الموحدة بدله
صادقا عليه مسامحة

الزعم انا سد قوله لا الله الا الله المشتركة فان اول افراده بعد الترك من ركاكة اطلاق الفاتحة
على اول فرد من افراد الكل اول اية من سورة الفاتحة لا اول مجموع السورة وهذا ظاهر وان خفي على بعض
الناظرين في هذا الكتاب حتى اعترض هنا ثم اجاب واما ان الاشتراك يجاب والله اعلم بالصواب
قوله لانه قد يكون من الحديث وقد يكون من غيره هذا على وفق ما ذكره في تفسير بهيمة الانعام على ما
نقلناه انفا من ان المضاف اليه في الاضافة بمعنى من لا يلزم ان يكون جنسا للمضاف بل قد يكون الامر بالعكس
وقد عرفت انه خلاف المشهور فلا وجه للاعتراض عليه بانه مخالف لما في الشرح الرضي من اشتراط كون المضاف
اليه جنسا للمضاف في الاضافة بمعنى من قوله مثلا الى جانب المغرب وفي بعض النسخ بيتي هنا نيتي وهو
ان المتبادر من كلمة التبعيضية التي لفظة من هو البعضية بمعنى الجزئية لا بمعنى الجزئي ومن التقديرين تخشيه
هذا الكتاب من ايراد جينه في حاشيته غافلا عن انه كلام الكشف انفا صل قبل لا رأي صاحب
الكشاف ان الكل والجزء ملابسة يصح دخول من التبعيضية جوز ان يكون اضافة الجزء الى الكل
اضافة من التبعيضية صرح بذلك في سورة لقمان في تفسير قوله تعالى ومن الناس من يشتري لهو
الحديث الآية واما ذهاب الى تجويز ان يكون الاضافة بمعنى من البعضية ولم يجزم بذلك كما ذهب
ابن الحاجب في اضافة المظروف الى الظرف بانه يعني فلان في اضافة الجزء الى الكل يصح تقدير اللام
كما يصح تقدير من البعضية فانه يصح ان يقال يد زيد كما يصح ان يقال يد من زيد بخلاف ضرب اليوم
ولا يقال ضرب لليوم وايضا في الآية تجوز تقدير من البيانية على ان يكون المراد بالحديث مطلقه الذي
يصدق على اللهو وغيره فلذلك يكمل ويجوز ان يكون من تبعيضية ولا يخفى ان في اضافة الجزء الى الكل
علاقة الجزئية معتبرة مرادة للمتأمل فانظر ان تقيد في اضافة كل ما هو جزء الى الكل من التبعيضية
المفيدة بهذه العلاقة وهذا هو ملاحظ من قال ان كل ما هو جزء من الشيء تضاف اليه بمعنى من
كانه رد كلمة قوله لانها نزلت بمكة مرة مدار التعليل على نزولها مرة بمكة ومرة اخرى بالمدينة
ولهذا اقتصر عليهما واما ان نزولها بمكة فرضت الصلوة ونزولها بالمدينة حين حولت القبلة
فخارجة عما حيز الاعتبار عنانا مخفى ان فاضل لم يصغ بيانها بالتفسيرية المنصوص عن كونها مرادين

مطلب الكل والذي

منا بقي شيئ وهو ان المكي في مصطلح القوم ما نزل قبل الهجرة والمدني ما نزل بعدها ولا دخل في ذلك خصوصه ما نزل فيه على ما صرح به الامام القرطبي في تفسير سورة المايدة لكان حق المقال ان يقول في التعليل لانها نزلت مرة قبل الهجرة واخرى بعدها كيلا يتخيل الكلام زيادة لا حاجة اليها في التمام بل فيها ايهام ما لا صحة له وهو ان يكون لخصوصية النزل مدخل في المكي والمدني قوله بل من اول سورة نزلت لا تمسك فيه لمن قال انها مكية فقط اذ لا مدفع فيه لاحتمال نزولها مرة اخرى بعد الهجرة وقد ردّ بعضهم ومن قال انه قول البعض فلا يثبت به النزول والاصل عدمه تكرره لم يدر ان ذلك البعض قاله رواية او راية اذ لا دخل للراى في مثل هذا ومراد الامام البيضاوي من قوله والاصح انها مكية انها قد يثبت نزولها قبل الهجرة واما انها لم تنزل مرة اخرى بعدها حتى تكون مكية فقط فخارجة عن حيز ارادته يرشدك الى هذا سياق كلامه حيث تردد في نزولها مرتين ولحاقه حيث قال في الاستدلال عليه بقوله تعالى ولقد آتيناك سبعا من المثاني وهو مكي ودلالته على القدر المشترك بين القولين المنقولين قال فلتكن من ان بعض سورة الفاتحة للارادة بسبع المثاني في هذه الآية حتى يتم الاستدلال بها ملت قد تبين لك من هجنة الشارح حيث قال عليه الصلوة والسلام فيها هي سبع المثاني والقرآن العظيم الذي اوتيته وتمام الحديث في كتاب التفسير من صحيح البخاري هكذا ينبغي ان يلاحظ الكلام في هذا المقام حتى تتضح وجه المرام ويندفع الشكوك والاوهام قوله واما كونها مدنية فقط هذا احتمال ثالث تفرد بالقول به مجاهد والظاهر انه لا ينكر نزول سورة الفاتحة بمكة حتى يتجه عليه ما ذكره صاحب التفسير ولا يخفى ان النبي عليه السلام مكث بمكة ثلث عشرة سنة يصلي بها بغير فاتحة الكتاب هذا مما لا يقبله العقول بل يكبر نزولها قرآنا والنزول على النبي صلى الله عليه وسلم وحيا متلوا لا يستلزم القرآنية ولا بعد فيه فانه لا بد من التزام ان ذلك قبل نزول ما نزل بعدها والا يلزمه القول بكون الفاتحة سورتين من القرآن والالتزام بط بالاجماع واذا ثبت على ما قررناه فقد عرفت انه لا وجه لقول المحشي الفاضل فلا شبهة في بطلانه ولقد اصاب عمر الخطاب رضي الله عنه حيث قال لا تطمئن بكلمة خرجت من اخيك سواء دانت تجد لها في الخير محملا قوله وبسم الله الرحمن الرحيم بتسميتها فاتحة الكتاب لانها مما تعنون بها بما هو اظهر وجوه وابلغه ولا كان قوله سورة فاتحة الكتاب في قوة ان

الاخبار عن تسميتها بما عطف عليه قوله وتسمى ام القرآن على اعتبار المعنى فلا حاجة الى التقدير على ما وجه به ح اذ ح يكون نظم الكلام هكذا سورة فاتحة الكتاب وتسمى ام القرآن ولا خفاء في ركاكته قوله وسورة الحمد قال الامام البيضاوي وسورة الحمد والشكر والدعاء وتعليم المسئلة كالتسمية لها عليها ويعضد من قال هذا ان يكون التسمية لها على هذه الامور بسبب تحسينه واحدة وليس كذلك قال بعض انها سميت سورة الحمد لاشتمالها عليه وسورة الشكر لاشتمالها وكذا البواقي لا انها تسمى في العبارة بالظهور المراد وكذا السورة الشفا والشافية قوله اسم الفاتحة الشفا والسورة الشفا كما توهم لعمري قلده المحشي الفاضل وقد اوضح فاذ كرنا الامام القرطبي حيث قال في تفسيره عند عد اسماء سورة الفاتحة ومنها الشفاء والشافية ولقد اصاب الامام البيضاوي حيث اسقط عبارة السورة قال والشافية والشفا واخر الشفاء كيلا توهم عطفه على المجرور السابق ذكره فيكون السورة مقدرة فيها فقد اورد انها شفاء اقول دلالة على تسميتها بالشفاء اظهر من دلالة على تسميتها بسورة الشفا والمراد من الورود الورود في الخبر عن خير البشر صلى الله عليه وسلم وعبارة الحديث على ما اخرجه اسعد بن علم القرآن وشفاء من كل داء على ما اخرجه الدارمي في مسنده والبيهقي في شعب الايمان بسند صحيح شفاء من كل داء ولا يذهب عليك ان ورود ما ذكر لا يدل على ظهور التسمية بالاسمين المذكورين مع لو اشتهر ذلك كان دليلا على ظهورها وهو غير مسلم وعلى تقدير التسليم حتى ان قول في التعليل اذ قد اشتهر انها شفاء من كل داء قوله لم ينهض لها اراد النهوض لها ببيان وجه التسمية ولكن فاته مع وقوع النهوض لتسميتها بسورة الحمد وبسورة الشفاء والشافية صريحا قوله وسورة الكنز لانها نزلت من كنز تحت العرش على ما اخرجه اسحاق بن راهويه في مسنده عن علي رضي الله عنه انه سئل عن فاتحة الكتاب قال هذا نبي الله صلى الله عليه وسلم انها نزلت من كنز تحت العرش وانما الوجه الذي ذكره المحشي وارتضاه الفاضل فالتمسك به مع بعده من قبيل العمل بالدراية في محل الرواية والاكتفاء بالمصباح مع طلوع الاصباح قوله والوافية ومن اسمائها الكافية وقيل انما سميت بها لانها تكفي الصلوة عن غيرها ولا تكفي غيرها عنها ولا حجة له على اصل الحقيقة لانهم يقولون لوجوب ضم السورة اليها في الصلوة كفرانها بلا فرق بينهما قوله فلا شتمالها على اصول معاني القرآن صرف قول النص

على ما استغنى عليه باذكاله تعالى وبهذا التفصيل اتضح ورودها قيل ان في قوله يكونها لازمة
للحرفية والجرفساد الا انها ليست لازمة لها بل ملزومة لها على قول المصنف وعلى قول من قال ام المتصلة
لازمة لهمزة الاستفهام واندفاع ما ذكره المحشي الفاضل في جوابه وانكشف ان من قال وباذكر الفاضل
اندفع سوال الفاضل الرضي ههنا الناشي من عدم التنبيه بمعنى اللزوم وتوهم ارادة المعنى الاصطلاحي فنسب
الغفلة الى الفاضل المذكور والفاضل المحشي بحالة فالصواب في الجواب ان يقال ان المعنى الاستعمالي اللازم في معنى
الملزوم مجازا ببالغة في معنى اللزوم وقد نبه الفاضل المحقق الثاني على هذا المعنى حيث قال في تقرير ما ذكر المصنف
اي ملاصقة لها عنه غير منفكة عنها بمعنى انها لا توجد بدونها على ما هو معنى الملزوم في اصطلاح الحكمة الا
انه لم يصب في زعمه ان المذكور يلزم على اصطلاح الحكمة دون اللغة لما عرفت ان اهل اللغة تساعدون
اصحاب الحكمة في استعمال اللزوم في المعنى المذكور قوله فلا تقتضيها السكون الذي عبارة الفاضل
المحقق الثاني فلانها تقتضي عدم الحركة والمحشي الفاضل لم يصب في العدول عنها لان السكون يشاركه الجزم
في عدم الحركة فقوله الذي هو عدم الحركة في موضع النقشة وعبارة الفاضل المحقق الثاني شاملة عنها
لا يقال هذا الوجه معارض بان الفتحة اخفها انسب بالسكون لان المناسبة تحسب المعارض كخلاف ما ذكر في
هذا الوجه فانها كالبدات فان عدم الحركة ذاتي للسكون والخفة من عوارضه فما هو في منزلة المعدوم
يكون انسب بالسكون من الاخف وبهذا التفصيل اندفع قيل ان جعل كل منها وجها على حدة يعارض هذا الوجه
بان الفتحة اخفها انسب بالسكون ويرجح عليه هذا المعارض اذا انضم اليه ان يقال ان خفة الحروف كثيرة
الدور فيها مستحقة للاخف وان جعل المجموع وجها واحدا يعارض المجموع ما ذكرنا من ان خفة الفتحة
المناسبة للسكون واستحقاق كثير الدور بالاخفا بل يرجح الثاني لان استحقاق كثير الدور بالاخف
ليس في حد التعارض مع كون الكسرة انسب بالسكون لكونها بمنزلة العدم بل في ذلك اقوى منه وان انضم الى
هذه الانسبية مناسبة الكسرة للسكون في الجزم لم يرجح هذا بل يكون في حد التعارض فالواو وان لزمت
الحرفية لا يلزم الجر قوله يعني لا حاجة الى ادعاء لزوم الحرفية حتى يناقش فيه بواو الغير الذي هو الاسم
فيحتاج في دفع تلك المناقشة الى ان يقال الكلام فيما التي جاءت على حرف واحد تلفظا وكتابة وواو الغير ليس

لابد في تتمتها من الف زايدة فيخرج بالقيد الاخير عما ذكر بل يكونها في نشئة الكلام في هذا المقام عدم لزوم الجر
وكما لا دلالة فيما قيل الغريب كل الغريب على ان كان مصيرا على ان الغريب ليكون مصيرا فلذ كيلا دلالة في المتن المذكور
على ان الواو لا يكون الا غير منارف للحرفية وبهذا التفصيل اندفع ما قيل لا يخفى عليك ان الواو اذا لم يعتبر منها
الخصوصية لا يلزم الحرفية لوجود واو الغير الذي هو الاسم قوله والتعليل بقوله اذ لا كان رايهم لا يذهب
عليك ان التعليل بقوله ليلا يتبع ابتداؤهم بالساكن اظهر في الدلالة على ما ذكر قوله الان وكذلك واتها
لانها حاصلة من اتباع الحركات المتقدمة عليها فلا تصور وقوعها في الابتداء لذلك لا سكونها قوله
على التلفظ بالحركة اراد بالتلفظ بالحركة ظهور اثرها في مظهر الوجود والتلفظ لان لها حظا من ذلك الوجود
كالحروف ما يتركب منه وقد اتضح عن هذا في تحقيقه الآتي ذكره بقوله واعلم ان الحركة والسكون آه والمراد
من توقفها على الحرف في التلفظ توقف ظهور اثرها فيه على ظهور الحروف فيه وبهذا التفصيل اندفع قيل
ان اراد بالحركة ما هو بعض المصوتات كما نقل عليه الرضي حيث قال ان الحركات ابعاض حروف العلة لا يكون الحركة
عارضة للحروف لكان كلها عارضة للمركب من الحروف وغيرها من الاصوات وهو باطل ولانك ان الحروف
كيف تعارضه ليس بموقوف للاصوات لان المجموع الاصوات والحروف فلا يكون لقوله توقف العارض على المعروض وجه
وان اراد كون الحرف بحيث يتلفظ بعده باحدى الادوات انك كما نص عليه الفاضل المحشي فيما نقل عنه في هذه
المقام وذكرنا في شرح المواقف لا يكون الحركة متلفظا بل يكون امرا اعتباريا فلا يكون لقوله لان الحركة موقوفة
على الحرف في التلفظ وجه اجيب عنه بانه اراد بها الكيفية الحاصلة للحرف الصامت عند اماتة مخرجه الى مخرج
احد الادوات وثبوت هذه الكيفية للحروف كونها ملفوظة ضروري ومن ينكر ذلك فلينكر ثبوت الحرف لهو وضده
وكونه ملفوظا وعدم مناسبة ما ذكره الفاضل فيما نقل عنه لا يقتضي ان يحمل كلام المستدل على ما ذكرنا على انه يحتمل
ان يريد بالفاضل ما يكون المذكور ملزوما وبسببه اعني تلك الكيفية المذكورة قوله واعلم ان الحركة والسكون
بالمعنى المشهور اراد به الرد لما ذكره الفاضل المتقدم في الجواب عن الاستدلال المذكور على وجه العلاوة
حيث قال وجوابه منع الشرطية لجواز ان يكون الحركة لازما غير مستدم للحرف المبتدا بها كالشرط
سابقا على انك اذا تتبعت معنى حركة الحرف لم يكن هناك عارض ومعروض وذلك ظاهر من بيان المراد

من الحركة على وجه ابيض منه عروضها قوله والظاهر ان قوله بل الظاهر ان كل واحد مما ذكر من مسائل لتتمهم من
كل لكنه وبشاعة ووضعها على غاية من الاحكام والرصانة ملة مستقلة لتتم الدعوى ولذلك اعاد اداة
التعليل فانكا نهما فانه لو كان مراده بالاول منهما تعليل الجزء الاول من الدعوى وبالثاني تعليل الجزء الثاني لكان
حق عدم الفصل بينهما بما يدل على استقلال كل منهما في تمام المراد اذ حينئذ يكون العلة الثانية مجموعها لا كل واحد منها
كما لا يخفى على ذوي الافهام وبهذا البيان اندفع ما سبق الى بعض الاوهام من ان من لم معرفة باساليب الكلام يجزم
بان ما ذكر تعليلين للامرين المذكورين فانه ذكر ان رايهم امران وذكر علتين صحح ان كون اولهما تعليلا
للاول وثانيهما تعليلا للثاني ولا موجب للتخصيص بالاول والارجح ذلك المقصود الاصلي هنا ذكر الاول وانما ذكر
انكا بتبعا كان الاول هو المقصود الاصلي بالتعليل فلذلك كان الاولى ان يعلل الاول بالتعليلين يقال ان
الاسلوب يابى هذا التخصيص وان كان ذكر الاول هو المقصود بالذكر وذلك ظاهر لمن له ذوق سليم اهى وعلى ما ذكر
لا يكون المراد من الشناعة ما ذكره المحشي الافاضل بل معنى الخشونة قال الازهري في التهذيب خشف على اي
الا عن ابي السفع الخشن من الطعام والباس والكلام والمراد من الخشونة في الكلام المخل في الاكثر بسبب التعلق
والضبط بالحاصل بالحركة عند التمام قوله ويقال انكا ايضا قيل فيه نظر لان التعليل الاول يقتضي ان يكون
في الابتداء بالساكن نكنة وانكا يقتضي ان يكون فيه احكام كمن لا في النهاية وبينهما تدافع وذلك لان اقتضاء
بطريق المفهوم المعتبر في بلاغة الكلام لا على سبيل الابهام كما سبق الى بعض الاوهام وجوابه ان المفهوم لا يعارض
المنطوق على ما تقرر في الاصول فلا تدافع بين الوصفين المذكورين على التقدير المزبور واما ما قيل ان
في السكون ضعفا والضعف ينافي الرصانة لانها نهايتها حتى يجامعه فانا يصح وجها لعدم صحة المفهوم المذكور
والذي يهمنا في المقام بيان الوجه لعدم اعتباره في الكلام حتى يندفع وهم التدافع المذكور وعدم الصحة لا يكون
دليلا على عدم الاعتبار اذ كم من مفهوم بل منطوق غير مقصود ولا صحة له فالوجه في دفعه ما قدمناه
فتدبر قوله يتعلق بارسل قال صاحب الكشف هو لغوية وبعوه ارسل فيها وتبعه المحشي الافاضل وقال
شرف الدين الطيبي قبله ارسل وتبعه الفاضل التفتازاني قوله واصله كموعد بدليل تصريفه والثلب بعيد
غير مطرد قال ابن يعيش في شرح المفصل ادعى الثلب فليس ذلك بالسهل فلا يصار اليه وعنه مندوحة

قوله

قوله حيث زعموا انه من الاسماء المحذوفة اللام قال الكوفيون انه السمة واصله وسم حذفت
الواو وعوضت عنها همزة الوصل يقال اعلاه هذا هو المشهور وقال السخاوي في شرح المفصل اعتاده
الكوفيين في الاسم انه مقلوب من وسم اي سمو فجعلت الواو فاء لامه فوزنه على علو وعلى هذا لا حذف ولا
تعويض وقال ابن الانباري رد قولهم المشهور بهمزة التعويض لما تتبع من حذف اللام لاسم حرف الفاء والاسر كلهم
لما حذفوا اللام التي هي الواو وعوضوا عنها الهمزة في اوله فقالوا ابن ولما حذف الفاء التي هي الواو
من وعد لم يعوضوا عنها الهمزة في اوله فلم يقولوا اعد وانما عوضوا عنها الهاء في آخره فقالوا عدة
قال الشاعر فما خلف منه لانه ان يعوضوا بالهمزة في اوله وفيما حذف منه فاؤه ان يعوضوا بالهاء في آخره
والذي يدل على صحة ذلك انه لا يوجد في كلامهم ما حذف فاؤه وعوض الهمزة في اوله ولما حذف لامه
وعوض بالهاء في آخره ولما وجدوا في اول الاسم همزة التعويض علمنا انه محذوف اللام لا محذوف الفاء
لان حمله على ما له نظير اولى من حمله على ما ليس له نظير فدل على انه مشتق من السمو لا من الوسم قوله ومنه قليل نعت التبر
من التبر اي مما ذكر من ان التسمية تنوية بالمسمى فصل اه يعني ان اصل هذا القول مأخوذ منه لان التلقيب
من قبيل التسمية لغة وان كان اللقب مغايرا للاسم في الاصطلاح واما الذي ذكره المحشي الافاضل فلو اراد ايضا
لكان حقه ان يقول ومنه ما قيل لان الذي من قبيل ما ذكر هو القول لا القول ومن لم يتنبه لهذا قال يعني
من قبيل ان التسمية تنوية بالمسمى قولهم نعت التبر وارتفاه وما يقال نعت العسر بالتحريك مأخوذ من العسر
بالسكون قال الجوهري نبز بالتحريك اللقب والجمع الانباز والنبز بالتسكين المصدر يقال نبزته بنبزة
نبزا اذا لقبته اهى ثم انه غلب في الاستعمال على ما هو المذموم ولهذا قال الله تعالى لا تنابزوا بالالقاب
اي لا تداعوا بها قال ابن الاثير في النهاية في تفسير ذكر التنابز التداعي بالالقاب وكانه يكثر فيما كان
انتهى وبهذا البيان اتضح ما في قول الجوهري وتنابزوا بالالقاب اي تلقب بعضهم بعضا من الخلق فتامل
قوله بمعنى التبز وقال في الاساس وانتبز الجرح تورم وارتفع مكانه وانتبزت يده انتفطت
ونبزت الشيء رفعته ونبز فلان نبزة نطق نطقة بصوت رفيع ورجل نبار بالكلام ومنه المنبر
وانتبر الخطيب ارتفع على المنبر وقوله ومنه المنبر يعني الرفع لان من نبر يعني نطق بصوت رفيع دل على ذلك

وانبر الخطيب اه وصرح به الجوهري حيث قال نبرت الشيء انبره نبرا رفعته ومنه سمي المنبر ونبرة المغني
رفع صوته عن خفض ونبر العلام ترعرع وبهذا البيان اتضح ان المحشي لم يصب اخطأ في كل من مقامي كلامه
حيث قال النبر بالراء المهملة رفع الصوت ومنه المنبر اما انه اخطأ في الاول منهما فلانه عرفت ان معنى النبر
مطلقا الرفع وانما يطلق على رفع الصوت لوجود معناه فيه لا لانه موضوع لخصوصه واما انه اخطأ
في الثاني فقد علمت من البيان السابق عن ذكره وجهه وفي الاول معذور من جهة المدرج حيث قال وهو رفع الصوت
وظاهر محتمل فتامل قوله والنبر بكسر النون قلده فيه الفاضل الفناري ولم اجده في كتب اللغة والمذكور
في قول المص والنبر فتشديد التحتية الاعلى تحمل ان يكون بالراء المهملة كما هو المناسب للسياق يريد ان وضع الخط قوله
اراد دفع السؤالين المقدرين على وجه يتضمن اندفاع سؤال محقق ذكره العلامة قطب الدين الرازي
فيما علقه على الكشاف حيث قال الجواب ليس الا ان الحذف لكثرة الاستعمال فما في المقدمات مستدركة
قطعا واما المقدر الاول فالسؤال عن وجه تخريج السؤال الذي اورده المص فانه على ما قاله واما المقدر الثاني
فالسؤال عن وجه التعبير عن الهمزة بالالف واما توجيه الجواب على الوجه المذكور انما فان المص انما قصد بسؤال
المذكور بالفاء التفريعية لانه ناش عما تقدم وذلك ان الالف لما كانت للابتداء ومن قواعدهم ان وضع
الخط على حكم الابتداء دون المدرج لزم ان لا يحذف بل يثبت كما في بسم الله ربك فلهذا لم تنحصر في الجواب
على ان متول الكثرة الاستعمال بل قوض الحكم المقدمة المطوية التي هي مبنى السؤال ثم اشار الى انه لم يترك
ان عدم بالكلية بل طولت ايذانا بكون الحذف كالعوض الحمد لله على التمام والصلاة على رسوله افضل الانام صلى الله عليه وآله وصحبه

نهاية المخطوطة